The impact of social structures and formations on political parties (Theoretical study)

Zayed Faheem Mahmmud Omar
Political Science
The University of Jordan/ Jordan
zaidatari@hotmail.com

Mohammed Jamal Haditha Al-Khraisha
Political Science
The University of Jordan/ Jordan
m.khraisha@ju.edu.jo

Received : 04/12/2023 Accepted : 27/05/2024

Abstract:

The study primarily aims to review and clarify the concept of social structure and the aspects addressed by sociologists and policymakers in explaining the nature and importance of social structures and their impact on society. The multiplicity of definitions and theoretical approaches attempted to shed light on social structures, their roles, forms, components, and the changes that may occur within them. It became evident that demographic, political, and economic developments play a role in these changes, such as changes in the goals and behaviors of actors within social structures.

Regarding political parties, the study addressed theoretical approaches that attempted to explain the emergence of political parties, clarify their concept, functions, and roles in modernizing and developing societies and transitioning towards democracy. The focus was on the necessary conditions to ensure the success of the democratic party experience, through addressing modernization and democratic transition as theoretical frameworks for the emergence of parties. The study utilized historical and analytical methods, presenting the prominent theoretical arguments of sociologists and political scientists, attempting to clarify the aspects related to social structure and its impact on political parties. The study concluded the presence of several social structure-related factors that may play a role in the emergence and effectiveness of political parties, including the level of organization and institutionalization within them, the level of political culture among the individuals comprising these structures, and the clarity of their goals and roles. The study recommended the necessity of raising cultural and political awareness among future generations and familiarizing them with the importance of social organization and its role in defending the interests of individuals and groups. It also emphasized enhancing the role of various sectors of society in policymaking, legislation, and decision-making processes, to ensure communication between decision-making centers, society members, and its structures, and to develop economic and social policies to improve living standards to encourage citizens to engage in politics and party work.

Keywords: social structure, social formations, political party.

أثر البنى والتكوينات الاجتماعية على الأحزاب السياسية (دراسة نظرية)

زيد فهيم محمود عمر
علوم سياسية
الجامعة الأردنية/الأردن
zaidatari@hotmail.com

د.محمد جمال حديثه الخريشة
علوم سياسية
الجامعة الأردنية/الأردن
m.khraisha@ju.edu.jo

الاستلام : 2023/12/04 القبول : 2024/05/27

الملخص:

هدفت الدّراسة بشكلٍ أساسي إلى توضيح مفهوم البناء الاجتماعي، وعرض الجوانب التي تناولها علماء الاجتماع والسياسة في بيان ماهية البُنى الاجتماعية وأهميّتها، ومدى تأثيرها على المجتمع، حيث ساهم تعدّد التعريفات والمقاربات النظرية التي حاولت تسليط الضوء على البُنى الاجتماعية في توضيح أدوارها، وأشكالها، وأجزائها، والتغيرات التي قد تطرأ عليها، وفي هذا الإطار ظهر بأنّ للتطورات الديمغرافية والسياسية والاقتصادية دورًا في إحداث هذه التغيرات، كالتغيير في أهداف الفاعلين وسلوكهم داخل البناء الاجتماعي.

على صعيد الأحزاب السياسية، تناولت الدّراسة المداخل النظرية التي حاولت تفسير نشوء الأحزاب السياسية، وتوضيح مفهومها ووظائفها وما تؤدّيه من أدوارٍ في تحديث المجتمعات وتنميتها وانتقالها نحو الديمقراطية، حيث تمّ التركيز في هذا الجانب على الشروط الواجب توافرها لضمان نجاح التجربة الحزبية الديمقراطية، من خلال تناول مَدخلي التحديث والانتقال الديمقراطي كأطرٍ نظرية لنشأة الأحزاب، حيث استخدمت الدراسة المنهجين التاريخي والتحليلي، مستعرضةً أبرز الأطروحات النظرية لمفكري وعلماء الاجتماع والسياسية، محاولةً توضيح الجوانب المتعلقة بالبناء الاجتماعي وتأثيرها على الأحزاب السياسية، حيث خلُصت الدراسة لوجود عدّة عوامل تتعلق بالبُنى الاجتماعية، يمكن أن تؤدّي دورًا في نشأة الأحزاب السياسية وفاعليتها، ومن هذه العوامل درجة التنظيم والمؤسسيّة داخلها، ومستوى الثقافة السياسية لدى الأفراد المكوّنين لهذه البُنى، ومدى الوضوح في أهدافها وأدوارها.

وأوصت الدّراسة بضرورة رفع الوعي الثقافي والسياسي للأجيال الناشئة، وتعريفهم بأهميّة التنظيم الاجتماعي ودوره في الدفاع عن مصالح الأفراد والجماعات. وتعزيز دور المجتمع بقطاعاته المختلفة في صناعة السياسات، ووضع التشريعات وعمليات اتّخاذ القرار؛ لضمان التواصل بين مراكز صنع القرار وأفراد المجتمع وبُناه، ووضع سياسات اقتصادية واجتماعية تضمن رفع مستويات المعيشة؛ لحفز المواطنين على الاهتمام بالمجال السياسي والعمل الحزبي.

الكلمات المفتاحية: البُنى الاجتماعية، التكوينات الاجتماعية، الحزب السياسي.

المقدمة:

من المعروف بأنّ لكل مجتمعٍ إنساني مجموعة من الأنظمة والبُنى الأساسية التي تحدّد شكله، وتؤدّي دورًا في تحديد طبيعة تفاعلاته ونموّه وتطوّره؛ من خلال ما تقوم به هذه النظم والبُنى من أدوارٍ ووظائف تنعكس على المجتمع برمّته.

ويُقسم البناء الاجتماعي إلى عدّة أنواع من البُنى الفرعية، التي تتقاطع فيما بينها من حيث الأدوار، فهناك البُنى الاقتصادية والسياسية والعائلية والدينية، ولكلّ من هذه البُنى وظائف تعمل على القيام بها سعيًا لخدمة المجتمع وضمان استقراره، وتحكم هذه البُنى مجموعة من القوانين المكتوبة، والأعراف المتوارثة التي تضبط تفاعلاتها وعلاقاتها مع بعضها بعضًا؛ ممّا يؤدّي إلى تشكيل الهوية الفكرية للمجتمع.

بدورها تُقسم البُنى الفرعية المُكونة للبناء الاجتماعي، إلى بُنى ثانوية يُطلق عليها اسم "المؤسسات"، فالبناء السياسي يتكون من مؤسساتٍ سياسية كالحزب السياسي، والسلطة السياسية، وجماعات الضغط والمصالح، وتقوم كلّ مؤسسة من هذه المؤسسات بوظائف وأدوار اجتماعية.

إشكاليّة الدراسة:

من المعروف بأنّ الأحزاب السياسية هي الإطار السياسي الأساسي، من أجل المضي قُدمًا نحو تطبيق الديمقراطية، وبالنظر للدور الذي يقع على عاتق الأحزاب في استقطاب الأعضاء من مختلف فئات المجتمع والدفاع عن مصالحهم، فإنّ من الضروري تسليط الضوء على ما يُعرف

بالبُنى والتكوينات الاجتماعية التي يتشكل منها المجتمع، وتوضيح مفهومها وغاياتِ تشكّلها؛ لما لذلك من دورٍ في التخفيف من العقبات التي تواجه الأحزاب السياسية عند مخاطبة فئات المجتمع ، كما أنّ توضيح ماهية البُنى والتكوينات الاجتماعية وأهميتها، يؤدّي دورًا في بيان أثرها في الأحزاب السياسية من حيث نشأتها وفاعليتها، لذا تسعى الدّراسة للإجابة عن الأسئلة الآتية:

1. ما المقصود بالبُنى والتكوينات الاجتماعية؟
2. ما هي النظريات التي سعت لدراسة البُنى الاجتماعية؟
3. ما المقصود بالأحزاب السياسية وما هي ظروف نشأتها؟
4. ما هي المداخل النظرية الخاصة بدراسة نشأة الأحزاب السياسية؟
5. كيف تؤثّر البُنى والتكوينات الاجتماعية في تشكّل الأحزاب السياسية وفاعليتها؟

أهمية الدّراسة:

تكمن أهمية الدّراسة في كونها تتناول البيئة الحاضنة والمُنشئة لأطر المشاركة في الحياة العامة، ومن بين مظاهر هذه المشاركة الانخراط في الأحزاب، وهذه الأطر التي تتشكل منها البيئة الحاضنة والمُنشئة للأحزاب، تتمثّل في البُنى الاجتماعية بأشكالها وتفرعاتها المختلفة الاقتصادية والتقليدية والعقائدية وغيرها من أشكال التنظيم، التي تؤدّي دورًا في نموّ المجتمع وتطوّره من جهة، واتجاهه نحو العمل الحزبي والسلوك الديمقراطي من جهةٍ أخرى؛ ممّا يعني أنّ تطوّر واستقرار أيّ مجتمع وانطلاقه نحو الديمقراطية والتنمية، يتطلب الإحاطة ببناه الاجتماعية.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى الآتي:

1. توضيح مفهوم كلّ من البُنى الاجتماعية والأحزاب السياسية.
2. التعرف إلى النظريات المُفسرة لنشأة البُنى الاجتماعية والأحزاب السياسية.
3. معرفة أثر ودور البنى الاجتماعية في نشأة وفاعلية الأحزاب السياسية.

فرضية الدراسة:

إنّ استعراض علماء الاجتماع والسياسية لمفهومي البناء الاجتماعي والحزب السياسي، ومحاولتهم توضيح أدوارهما في نمو المجتمعات وتطورها، يُشير لوجود علاقة ذات دلالة بين البُنى الاجتماعية والحياة الحزبية في أيّ مجتمعٍ من المجتمعات، حيث إنّ وجود أحزاب سياسية قوية وفاعلة يتطلب وجود بُنى اجتماعية منظمة، تتّسم بالتطور من حيث التنظيم، وبدرجة عالية من الوعي الثقافي بين أفرادها.

منهجية الدراسة:

استخدمت الدراسة المنهجين التاريخي والتحليلي محاولةً الوقوف على تعريف كلّ من البناء الاجتماعي والحزب السياسي، ونشأة كل منهما وتطوّره على مرّ العقود، حيث ظهر ذلك من خلال تعدّد التعريفات التي حاولت وصفهما، والوقوف على أشكالها وتصنيفاتها والظروف التاريخية لنشأتها خاصّة الحزب السياسي. أمّا المنهج التحليلي فقد جاء سعيًا لتحليل طبيعة العلاقة والأثر الذي يمكن أن تؤدّيه البُنى الاجتماعية في تطور الظاهرة الحزبية في المجتمع، ويبدو إطار الجماعة أبرز أطر التحليل التي يمكن الاستعانة بها، حيث يعدّ هذا الإطار الأنشطة السياسية هي أنشطة جماعات، وتقوم أسسه على أنّ للجماعة تأثيرًا في سلوك أفرادها.

أولًا: مفهوم البناء الاجتماعي ونشأته:

كان مفهوم "البناء الاجتماعي" مثار اهتمام المفكرين الأوائل، فقد رأى شارل مونتسكيو أنّ "المظاهر الاجتماعية تكون وحدة متماسكة ومنسجمة بالرغم من الاختلاف والتفاوت الذي قد تتّسم به".

أمّا هربرت سبنسر فلم يضع تعريفًا محدّدًا للبناء الاجتماعي، بل تناوله من خلال "تشبيه المجتمع بالكائن العضوي، فإضافة للتكوين فإنّه يقوم بأداء الوظائف التي تتمّ عبر الاعتماد والمساندة بين الأجزاء المكونة للمجتمع، بحيث تصبح هناك حالة من الاعتماد المتبادل بين النظم داخل المجتمع بشكلٍ يفضي لتحقيق الاتّزان داخله".

وأشار إيمل دوركايم أنّ البناء الاجتماعي هو "مجموعة من الأفراد يعيشون في إطارٍ من النظم القانونية والاقتصادية والسياسية المستقرة، التي تستمر لفترة طويلة من الزمن"، ورأى أنّ "الحياة الاجتماعية تعدّ وظيفة لتلبية احتياجات الكائن العضوي، وكلما شهد المجتمع تعقيدًا ظهر مبدأ تقسيم العمل فيه، وحقّق التكامل بين وظائفه سعيًا للحفاظ على استمراريته"، ويظهر ذلك في المجتمعات المتطوّرة وليس التقليدية (Blhmiti, 2017, p. 490).

وهنالك من ركّز في تعريف البناء الاجتماعي على العلاقات الاجتماعية من زوايا مختلفة، فقد عرف رايموند فيرث البناء الاجتماعي بأنّه "مجموعة العلاقات الاجتماعية الأساسية أو الجوهرية التي تعمل على تحديد الشكل الأساسي للمجتمع، وتوضح الآليات التي تُنفذ بواسطتها الأفعال الروتينية والنظامية للمجتمع". أمّا إيفانز بريتشارد فقد عرّف البناء الاجتماعي بأنّه "نسيج العلاقات الاجتماعية التي تتمّ بين الجماعات الأولية والثانوية التي يتكوّن منها المجتمع". وعرّف رادكليف براون البناء الاجتماعي بأنّه "شبكة العلاقات الاجتماعية التي تربط الأفراد خلال فترة زمنية محددة" (Al- Hussain,1985, pp. 9-10). كما عرّف ماير فورتس من جانبه البناء الاجتماعي بأنّه "التركيب المنظّم والمنسّق لمختلف الأجزاء التي يتكوّن منها المجتمع، ومن هذه الأجزاء المركز الاجتماعي والمؤسسة والجماعة". وأفاد سيغموند فرويد بأنّ البناء الاجتماعي هو "وحدة المعايير والقيم التي توجّه سلوك كلّ فرد من أفراد الجماعة، في علاقاتهم مع بعضهم ومع البيئة المحيطة".

وعلى الرغم من تعدّد تعريفات البُنى الاجتماعية، إلا أنّ هناك مبدأين رئيسين تضمنهما مفهوم البناء الاجتماعي.

الأول: الاستمرار عبر الزمن: أي أنّه يصلح لتفسير العلاقات والتفاعلات التي تربط البناء الاجتماعي، فالجماعات التي تحتفظ بكياناتها وأنظمتها وترابطها عبر الأجيال، تبقى وحدة بنائية في نظر علماء الاجتماع.

الثاني: إنّ العلاقات المستمرة التي تنشأ بين الجماعات المتماسكة، تأخذ شكل نظم وأنساق تؤدي أدوارًا مُهمّة في الحياة الاجتماعية (Al-Taie, & Al-Falahi, 2006, pp. 2-6)

تتشكل البُنى الاجتماعية نتيجة سيطرة ما اصطُلح على تسميته "الروتين الاجتماعي للأفعال الإنسانية القياسية"، فالبناء الاجتماعي وبالنظر لثباته يمكن أن يُشبّه بالخارطة البنائية التي لا تتغير بسهولة، فأيّ تغيير قد يحدث سيكون بطيئًا، وقد يحدث لأسباب ديمغرافية أو تعليمية. كذلك فإنّ استمرار البُنى الاجتماعية حتى اليوم، وما تتمتّع به من اهتمام كأحد وحدات التحليل للظواهر يعود لسببين هما:

1. خضوع الحياة الاجتماعية لقيود الرقعة الإقليمية التي يعيش فيها الأفراد، وتولد الرغبة لدى معظمهم في التعاون فيما بينهم لأداء المهام الاجتماعية أو التمثيلية، سواء استند ذلك للقناعة الدينية أو السياسية أو المهنية، لذلك من الممكن ربط الخصائص الجغرافية بالصفات الاجتماعية أو البناء الاجتماعي.
2. تعقد ما سُمّيَ "الروتينات الاجتماعية" ومحدودية قدرة الأفراد على التعلم، حيث إنّ هذه الروتينات الراسخة للبناء الاجتماعي، تتطلب من الأفراد بذل الكثير من الجهود ولفترات طويلة من التنشئة الاجتماعية لاكتسابها، ومن الأمثلة على هذه الروتينات القواعد الأخلاقية أو المهنية.

أخذ مفهوم البناء الاجتماعي بالانتشار بين علماء "الأنثروبولوجيا" وعلم الاجتماع، في العقد الذي تلى الحرب العالمية الثانية، حيث أصبح يستخدم لدراسة أيّ إطار يُنظّم الظواهر الاجتماعية، فالحياة في أيٍّ من المجتمعات باتت تُعرف بأنّها تنظيمٌ لمصالح الأفراد واهتماماتهم، وانتظام سلوكهم مع بعضهم بعضًا، وتجمعهم سويًّا من أجل الفعل المشترك، وانطلاقًا مما سبق فقد بدأ يُنظر لشبكة العلاقات التي ظهرت من جانب علماء الأنثروبولوجيا بالبناء الاجتماعي، في حين أطلق مفهوم الوظائف الاجتماعية على الأساليب المتّبعة من جانب تلك العلاقات الاجتماعية؛ لتحقيق التأثير في حياة الأفراد وفي طبيعة المجتمع Abdel Ghani, (2002, pp. 7-9).

وفي إطار استخدام مصطلح البناء الاجتماعي كوحدةٍ لتحليل المجتمع وتطوّره، فإنّ "الطبقات الاجتماعية" تعدّ هي الأخرى شكلًا من أشكال البُنى أو التكوينات الاجتماعية التي يمكن من خلالها دراسة تطوّر المجتمعات، وفي هذا الإطار أشار كارل ماركس إلى العامل الاقتصادي بوصفه العامل الحاسم في تطور المجتمعات، حيث يمكن القول بأنّ "المادية التاريخية" تعني بأنّ الجانب المادي هو تاريخيًّا سبب صراع المجتمعات وتطورها وانتقالها من شكلٍ لآخر.

إنّ المتغير الأساسي لنشوء الطبقة وفقًا لماركس هو الملكية، أمّا المتغير الوسيط فهو تقسيم العمل، وفي هذا الجانب رأى ماركس أنّ تشكّل الطبقة بصورة نهائية، لا يتمّ إلا عند تشكل الوعي الذاتي بها، الذي لا يحدث إلّا عبر الأيديولوجية الطبقية، ولم يركّز ماركس على إيجاد تقسيم للطبقات، بل كان الأهمّ هو توضيح حقيقة الانقسام الطبقي في المجتمعات الإنسانية خاصّة المجتمعات الرأسمالية.

أحال ماركس "الانقسام الطبقي" للتطور التاريخي، حيث رأى أنّ التطور التاريخي هو "الانتقال من نمط إنتاج إلى نمط آخر"، وبالتالي فالطبقات القادرة على تحسين نمط إنتاجها ستنتصر في النهاية، ممّا يعني بأن هناك صراعاتٍ طبقية وانتصارًا لطبقة على أخرى، أدّت بالنتيجة إلى التطور التاريخي، وهذه الصراعات تنشأ بسبب مواجهة كلّ طبقة للطبقة المسيطرة التي سبقتها، فالبرجوازية الناشئة دخلت في مواجهة مع طبقة الإقطاعيين؛ بهدف إقامة نظام إنتاج جديد مبني على العمل المأجور، وهذا النظام سيفضي إلى تحقيق البرجوازية، وسيتكوّن النظام الرأسمالي، الذي سيكون فيه الصراع بين البرجوازية والطبقة العاملة أو البروليتاريا التي ستستأثر بإقامة النظام الجديد للإنتاج (Loumal, 2008, p 23).

بصورةٍ عامة فإنّ تعريف الطبقة عند ماركس "قائمٌ على وجود جماعة من الناس، تتشابه في الموقع الذي تشغله في نسق الإنتاج الاقتصادي والاجتماعي، وفي الدخل والمنزلة الاجتماعية، وأسلوب الحياة، ونصيب الطبقة في ملكية وسائل الإنتاج".

عرف ماكس فيبر بدوره الطبقات بأنّها "مجموعات من الأشخاص في موقع طبقي متماثل، وهذا الموقع يعني إمكانية الوصول إلى وضع مُرضٍ بالحياة، ويؤدّي للشعور بالإشباع الداخلي"، وقد التقى مع ماركس في جوهر تعريفه للطبقة بوصفها مجموعة تلتقي في موضعٍ متماثل، وقد أضاف فيبر بُعدين إضافيين لتعريف الطبقة هما: المكانة والقوة، إضافة لبعد الاقتصاد الذي تحدث عنه ماركس (Abdel Moati, 1998, pp .7- 94)

ثانيًا: نظريات البناء الاجتماعي:

تتعدد النظريات التي اجتهدت في دراسة البناء الاجتماعي وأبرز هذه النظريات

1. النظرية الديناميكية– الإستاتيكية:

رائد هذه النظرية هو أوغست كونت الذي اعتبر "علم الاجتماع هو علم دراسة المجتمع"، حيث أراد أن يكون علم الاجتماع علمًا وضعيًّا يشبه العلوم الطبيعية، يركز على دراسة المجتمع في حالتين، الأولى تتعلّق بتطور المجتمع وحركته وانتقاله من حالٍ إلى آخر، وقد عزى ذلك إلى التطور الإنساني، أما الثانية فهي "الإستاتيكية" التي تعني دراسة المجتمع الإنساني حينما يكون مستقرًا لفترة تاريخية معينة.

لقد وضع كونت ثلاث حالاتٍ للتفكير الإنساني، الأولى هي التفكير الديني، ومن ثمّ التفكير الفلسفي، ووصولًا للتفكير العلمي، ففي الحالة الأولى كان تفسير الظواهر التي يشهدها المجتمع الإنساني يُردّ لقوى خارجية، أمّا المرحلة الثانية فقد عُلّلت بأنّها تعود لأفكار مجرّدة، إلى أن وصل تفسير الظواهر في المرحلة الثالثة من خلال التفكير العلمي، أي ردّ الظواهر إلى قوانين طبيعية تحكمها، بالتالي رأى كونت أنّ العقل هو محرك المجتمع، ورأى على صعيدٍ آخر بأنّ الفرد والأسرة والدولة هي العناصر الرئيسة التي يتكون منها المجتمع، حيث ربط قيمة الفرد في المجتمع بدرجة تعاونه مع الآخرين، وأنّ أهمّ مظاهر المجتمع هي التعاون والتضامن (Abdel Moati, 1998 ,pp .61- 62)

2. نظرية العلاقات الدائمة والثنائية:

يقول روبرت ريدفيلد رائد هذه النظرية، بأنّ الجانب الأساسي الذي يجب التركيز عليه عند دراسة البناء الاجتماعي، هو أجزاء البناء وما يمكن أن تحدثه من أثرٍ في المجتمع في حال طرأت عليها أيّة تغيرات، ويمكن أن تكون هذه الأجزاء إما على شكل علاقاتٍ داخل المجتمع أو جماعات.

يرى ريدفيلد بأنّ أحد طرق دراسة البناء الاجتماعي هو التركيز على دراسة العلاقات بين أفراد المجتمع، حيث يمكن للعلاقات بين الأفراد خاصّة القوية منها، أن تعكس مجموعة من الخصائص النوعية للعلاقات داخل البناء الاجتماعي، وتجعل الدارسين يتوصلون لبعض العناصر الثابتة والمستمرة في البُنى الاجتماعية.

يُضيف ريدفيلد في نظريته إلى جانب العلاقات القائمة بين الناس، العلاقات المتوقعة أو المثالية، ممّا يعني إضافة نظام قيمي يعدّ عاملًا في توجيه أفعال الناس والتحكم في علاقاتهم، فالبناء الاجتماعي ليس عبارة عن عقد جماعة من الناس تربطهم العلاقات الاجتماعية أو النسيج الاجتماعي فحسب، بل هو تلك الحالات الذهنية المجتمعة والمترابطة التي تؤثّر وتتعلق بسلوكات الأفراد تجاه بعضهم بعضًا، إذًا فهنالك وفقًا لنظرية ريفليد نسَقان للبناء الاجتماعي، الأوّل واقعي يحتوي العلاقات الاجتماعية التي يمكن ملاحظتها والسلوك الفعلي للأفراد في مواقف حياتهم المختلفة، والنسق الثاني وهو المعياري أو القيمي الذي يعني الإطار الثقافي العامّ، بما يضمّ من معايير وعادات وتقاليد وقوانين وتوقعات مختلفة. بالتالي فقد أعطى ريدفيلد تأثيرًا مُهمًّا للقيم الاجتماعية والتوقعات المنتظرة، وهو ما يعكس الاهتمام بالأدوار التي يؤدّيها الأفراد في الحياة الاجتماعية، وفي علاقاتهم مع بعضهم بعضًا (Al-Azhar, 2009, pp. 62-64) .

3. نظرية النسق الاجتماعي عند تالكوت بارسونز:

استخدم تالكوت بارسونز مصطلح "النسق الاجتماعي" كمرادف لمصطلح البناء الاجتماعي، وقد عرّفه بعدّة تعريفات، حيث رأى بأنّه "مجموعة من الأفراد الفاعلين والمتفاعلين مع بعضهم بعضًا"، وفي تعريفٍ آخر رأى بأنّ النسق الاجتماعي هو "نسيجٌ من العلاقات بين الأفراد، والدوافع التي توجّه أفعال الأفراد"، بالتالي فإنّ فهم البناء الاجتماعي يتطلب فهم دوافع الأفراد.

ربط بارسونز بين الفعل الاجتماعي وبين النسق أو البناء، حيث حدد أربع وظائف للنسق الاجتماعي وهي:

1. الوصول إلى الهدف: ويعني ذلك أنّ للفاعلين المكونين للنسق الاجتماعي أهدافًا يسعون لتحقيقها، فبالرغم من الاختلاف في أدوارهم ومراكزهم الاجتماعية، علاوة على اختلاف هذه الأهداف التي جمعتهم داخل النسق أو البناء الاجتماعي، إلا أن هنالك غايات أو أهدافًا جمعية يسعون للوصول إليها كبُنى اجتماعية فرعية، أو كبناء اجتماعي عامّ يشمل الأبنية الفرعية.
2. التكييف: ويُقصد به إخضاع ظروف البيئة الاجتماعية لرغبة النسق الاجتماعي الفرعي، أو ما يمكن تسميته بالبناء الاجتماعي الجزئي، الذي يجب عليه أيضًا أن يتكامل في وظائفه وأهدافه مع البنى الاجتماعية الجزئية الأخرى، وألّا يتعارض مع أيٍّ منها إذا أراد أن يحقّق أهدافه.
3. التكامل: ويُقصد به التكامل في العلاقات التي تتم داخل النسق الاجتماعي بين الأفراد، حيث رأى أنّ النسق الاجتماعي لا يمكن أن يكون متكاملًا، إلّا إذا كان هناك تبادل وظيفي بين ثلاثة عناصر رئيسة، وهذه العناصر هي: المراكز، والأدوار، وأهداف الفاعلين الشخصية والمتمثلة بالأمن، والاستقرار، والسلطة، والمكانة الاجتماعية، أمّا العنصر الثالث فهو الأهداف العامة للنسق الاجتماعي كالإنتاج والتنشئة الاجتماعية.

إنّ تبادل العناصر الثلاثة السابقة، يجعل الهدف الرئيس للتكامل هو تحقيق التماسك والاستقرار للنظام، واستمرار نسق العلاقات، مع أهميّة الحاجة إلى تجديد الأدوات بشكلٍ مستمر.

4. دعم النمط وإدارة التوتر: ويخاطب هذا الهدف الأسرة كنسق اجتماعي، مُركّزًا على دورها في التنشئة الاجتماعية، وتعليم الأطفال القيم والثقافة؛ بما يحقق التكامل المعرفي للفاعل أو الفرد، مع القيم والأبنية الأخرى المكونة للنسق الاجتماعي الأعمّ وهو المجتمع، كذلك فالأسرة تساعد في تعبير الفاعلين عن توترهم مستجيبةً لمطالبهم؛ ممّا يساهم في التخفيف من توترهم، ويساعدهم على أداء وظائفهم بصورة أكثر فاعلية، بالتالي فالأسرة تؤدّي دورًا مسانِدًا لجعل الأفراد أكثر تكيّفًا وتكاملًا مع الأنساق الاجتماعية.

من الواضح أنّ بارسونز ربط بين النسق الاجتماعي، والأدوار أو الأفعال التي يقوم بها الفاعلون داخل النسق الاجتماعي، حيث رأى بأنّ الفعل الاجتماعي هو نسقٌ معقّد من السلوك، يمكن تقسيمه إلى أجزاء مختلفة يمكن دراستها وتحليلها، حيث يحتوي هذا السلوك على الفاعل والرموز والقيم التي توجهه (Morsi, 2001, pp> 9-11).

4. نظرية الاستجابة:

تدرس نظرية الاستجابة سلوك الأفراد بوصفهم المكون الأساسي للجماعة بصورة تحليلية، حيث يرى رواد هذه النظرية وهم فرويد وألبورت، بأنّ سلوكات الأفراد لا تكون متشابهة، وقد تختلف وفقًا للموضع الاجتماعي الذي يكون فيه الفرد، فالسلوك يختلف عندما يكون الفرد وحيدًا، وعندما يكون عضوًا في جماعة، حيث يتأثّر الفرد بانفعالات ومواقف الجماعة، وقد أفاد ألبورت بأنّ الجماعات تستجيب بشكلٍ انفعالي لأيّ عوامل مشتركة منشأها استثارة الجماعة.

5. النظرية الكلية:

يقول رواد هذه النظرية مكدوجيل وليفين، بأنّ الاهتمام يكون بسلوك الجماعة ككل، انطلاقًا ممّا يسمى بالتفكير الجماعي الذي عرّفه إرفينج جانيس بأنّه طريقة التفكير التي ينشغل فيها الأفراد، عندما يتّحدون بشكلٍ كبير مع بعضهم بعضًا من حيث التأثر والتأثير، فيشكلون تكاتلًا جماعيًا يعمل لتحقيق أهداف جماعية.

تُشير النظرية إلى أنّ الأفراد يسعون من خلال الجماعات التي ينتمون إليها؛ لتحقيق أهدافهم، بالتالي فالجماعة تعدّ وسيلة أو أداة لتحقيق الغايات، حيث يقوم الأفراد بتوظيف علاقاتهم داخل الجماعات التي ينتمون إليها لتحقيق أهدافهم (Al-Taie, & Al-Falahi, 2006, pp. 7-8)

تُظهر التعريفات المتعدّدة للبناء الاجتماعي والنظريات المُفسّرة له، توافقًا حول مجموعة من المفاهيم التي تؤدّي دورًا في توضيح أهم الجوانب، التي تعكس مدى تأثير البُنى والتكوينات الاجتماعية، وهي على النحو الآتي:

التنظيم الاجتماعي الذي يعني الآلية أو الطريقة التي تنظم السلوك الاجتماعي للأفراد، وفقًا لأدوارهم ومكانتهم. أمّا المفهوم الثاني المرتبط بالبُنى الاجتماعية فهو العلاقات التي تنشأ بين الأفراد، التي تحكمها عدّة عوامل كالمصالح، والاهتمامات المشتركة، وتبادل الخبرات بين الأفراد؛ ممّا يؤدّي في نهاية المطاف لتشكيل بناءٍ اجتماعي يجمع هؤلاء الأفراد، ويوطّد علاقاتهم التي تتعدّد مستوياتها كالعلاقات الأسرية، وعلاقات الأقارب، وعلاقات العمل. هنالك أيضًا التفاعل الذي يعني تبادل التأثر والتأثير بين أعضاء البناء الاجتماعي، وإضافة للتفاعل الاجتماعي هناك الدور أي السلوك الذي يقوم به الفرد والمتوقّع منه، أمّا المكانة فهي المرتبة التي يحتلها الفرد داخل البناء الاجتماعي. ويعدّ المفهوم الأخير من معايير تقييم الأبنية الاجتماعية، وهو درجة الانضباط والقدرة على التماسك داخل البناء الاجتماعي، حيث توضع آليات وأدوات لضمان الإبقاء على البناء الاجتماعي، والحفاظ على التوافق بين أفراده.

ثالثًا: مفهوم الأحزاب السياسية ونشأتها:

تعدّ الأحزاب السياسية الأداة الرئيسة التي يمكن من خلالها تنظيم مشاركة أفراد المجتمع، في السلطة والقناة التي تمكّنهم من المساهمة في عملية اتّخاذ القرار، كما أنّ الوصول للديمقراطية لا يمكن بدون وجود أحزاب سياسية قوية وفاعلة، قادرة على التواصل والوصول للمواطنين، وعكس أولوياتهم داخل برامجها، كما أنّ فاعلية الأحزاب السياسية مرتبطة بصفات النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي داخل الدولة، فهي أهمّ قنوات المشاركة السياسية التي تُمكّن الأفراد من التعبير عن مطالبهم وعكسها في السياسات والتشريعات.

وفيما يتعلق بتعريف الحزب السياسي، فإنّ هناك اتجاهين رئيسين جاء في إطارهما جهد تعريف الحزب السياسي، الأوّل يركز على الطبقة معتبرًا أنّ تشكيل الأحزاب جاء تعبيرًا عن طبقة معينة أو تحالفٍ بين طبقات، أمّا الاتجاه الثاني فقد ركز على المبادئ، ومستوى ودرجة الالتزام والوضوح في صياغتها، وقد تعرض هذان الاتجاهان للنقد انطلاقًا من فكرة أنّه ليس بالضرورة أن تكون الطبقة أو المبادئ عناصر جامعة، فالأحزاب قد تعبّر عن مصالح "جماعات إثنية" أو "جماعات المصالح"، أو قبائل، كما أنّها لا تتبلور بشكلٍ طبقي، إضافة إلى أنّ المبادئ يمكن أن تتشابه في أكثر من حزب، دون أن ينصهرا في كيانٍ واحد، فيما بعد جاءت فكرة الوصول للسلطة، لتميّز الحزب السياسي عن سواه من جماعات المصالح التي تسعى للتأثير في السلطة وليس المشاركة فيها (Hilal & Masad, 2000, p .167)

تنوّعت تعريفات الحزب السياسي لدى المفكرين، حيث تباينت اهتماماتهم في معالجتهم موضوع الأحزاب السياسية، كما أنّ المداخل النظرية التي تدرس الأحزاب السياسية مختلفة في دراستها للأحزاب، الأمر الذي يحول دون وجود تعريفٍ جامع لحزب السياسي.

فقد عرّف هارولد لاسويل الحزب السياسي بأنّه "تنظيم يعمل على تقديم مرشحين باسمه في الانتخابات"، أمّا إدموند بيرك فقد أشار بأنّ الحزب هو "جماعة متّحدة يسعون بجهودهم الجماعية، إلى تحقيق المصلحة الوطنية وفقًا لمجموعة من المبادئ التي يرضونها"، ويُشار إلى أنّ تعريف بيرك يمكن أن ينطبق على عدّة أشكال من التنظيم الجماعي، كالنقابات والجمعيات ومؤسسات المجتمع المدني.

وأشار جوزيف لابالومبارا بأنّ الحزب هو "تنظيمٌ رسمي يهدف إلى وضع وتطبيق السياسات العامة". كما عرف جيمس كولمان الحزب بأنّه "تنظيم يحمل صفة الرسمية وهدفه المعلن هو الوصول للحكم وحيدًا، أو عبر الائتلاف مع أحزابٍ أخرى" (Harous, 2013, p. 15). وعرّف موريس دوفرجيه الحزب السياسي بأنّه "تجمّعٌ لجماعةٍ من الناس أو مجموعات صغيرة على شكل لجانٍ محلية أو جمعيات، يتم التنسيق فيما بينها من خلال نظامٍ يربطها مع بعضها بعضًا".

وعرّف بيرو ويغني الحزب السياسي بأنّه "تنظيمٌ دائم يمثّل جزءًا من الرأي العام، يسعى لتنفيذ برنامجٍ وطني". أمّا فيبر فقد عرف الحزب السياسي بأنّه "تنظيمٌ اجتماعي مرتبط بالمشروع السياسي، يمتلك صفةً شرعية ويسعى لتحقيق أهداف أعضائه".

وهنالك من عرّف الحزب السياسي تعريفًا مرتبطًا بأهمّ وظائفه وأدواره، كما هي الحال بالنسبة لكلّ من تيم وجانسور، حيث حدّدا أهمّ وظائف الحزب السياسي بالآتي:

1. تقديم برامج انتخابية وبدائل واضحة للناخبين.
2. تقديم العديد من الخيارات للناخبين بشكلٍ واضح.
3. القيام بأدوار رقابية على الجهات الحكومية (Ibrahim & Bin Taher, 2021, p. 81).

وعلى صعيد نشأة الأحزاب السياسية، فقد أشار الفرنسي دوفرجيه إلى أنّ نشأة الأحزاب السياسية بصورتها المعاصرة، تعود لمنتصف القرن الثامن عشر، فقبل ذلك لم يكن هناك أحزاب سياسية بالمفهوم الحديث إلّا في الولايات المتحدة الأمريكية، موضحًا بأنّ نشأة الأحزاب تعود لجذرين، الأول انتخابي برلماني، والجذر الثاني غير انتخابي أو خارجي، حيث إنّ الأحزاب بدأت بالظهور في الدول الأخرى في منتصف القرن العشرين، فلم تعد مقتصرةً على الولايات المتحدة.

بالنسبة للأصل الانتخابي أو البرلماني فهو يعني بأن الأحزاب تنشأ نتيجة لنشأة "الكتل البرلمانية"، وتفاعلها الدائم مع لجانها الانتخابية، وقد عزّز هذا التفاعل كلًّا من الدفاع عن المصالح المشتركة والتجاور الجغرافي، ثمّ أتت فيما بعد الخلفيات السياسية المتشابهة.

يظهر ممّا سبق بأنّ نشأة الأحزاب تتطلب نموّ الديمقراطية، فكلما زادت رقعة الاقتراع الشعبي، ازدادت معها المصالح والامتيازات البرلمانية؛ مما يُشعر الناس بالحاجة إلى التكتل فيما بينهم، والعمل بشكلٍ جماعي لكسب الناخبين.

أمّا الأحزاب ذات المنشأ الخارجي، فهي تلك الأحزاب التي تقوم بإنشائها مؤسسات خاصة خارج البرلمان والانتخابات، ومن الأمثلة على هذه المؤسسات أو المنظمات النقابات، حيث تدين الكثير من الأحزاب الاشتراكية بوجودها إليها، إضافة للنقابات هناك الاتحادات الطلابية والتكتلات الجامعية التي ساهمت في ظهور الأحزاب اليسارية، كذلك أدّت الكنائس دورًا في تشكيل الأحزاب المحافظة، إضافة إلى ظهور لاحق لدور التكتلات التجارية، وتجمّعات الصناعيين في نشأة الأحزاب (Duverger., 2011, pp. 7-12).

هناك توافقٌ لدى مختلف المؤرخين وعلماء السياسة، على أنّ نشأة الأحزاب السياسية في العصر الحديث بدأت في بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، وتبعتها بقية الشعوب الأوروبية، باستثناء ألمانيا وإيطاليا حيث تأخرت الظاهرة الحزبية الديمقراطية في الوصول إليهما؛ بسبب تأخرهما في تحقيق الوحدة السياسية، أمّا القارة الآسيوية فقد عرفت فيها اليابان الأحزاب في العقدين الأخيرين من القرن التاسع عشر.

أثّرت حركة تطور المجتمعات، والظروف التاريخية والاقتصادية والاجتماعية التي مرّت بها الدول، في تسارع وتيرة ظهور الأحزاب وانتشارها، فالعوامل الثقافية ساهمت في تأخّر إطلاق تسمية الحزب على التجمعات أو الحركات التي شهدتها العديد من المجتمعات، وذلك بسبب الذمّ والرفض لمصطلح الحزب؛ لأسباب تتعلق بإسقاط المعنى السلبي للتحزّب الوارد في الدين الإسلامي، الذي يعني الفرقة والتعصب، إضافة إلى ذلك فإنّ العديد من المجتمعات خاصّة المجتمعات العربية على سبيل المثال، تمسّكت بمفهوم القبيّلة والعصبيّة القبليّة؛ نظرًا لعدم وجود أيّة مؤسسات أخرى يمكن أن يُمارس السلوك السياسي من خلالها (Ghalioun, 2018, pp. 14-15).

ارتبطت عملية تصنيف الأحزاب السياسية بنشوئها، حيث تحدّث الفرنسي روبير بيلو عن ثلاثة مفاهيم للأحزاب في كتابه: "المواطنة والدولة"، وشكلت هذه المفاهيم تصنيفًا للأحزاب السياسية على النحو الآتي:

1. الأحزاب الشخصية: هي تلك التي تتمّ نتيجة تكتل مجموعة من الأفراد حول شخصٍ أو أسرة، انتظارًا للحماية الشخصية، أو اتّباع سياساتٍ تحقّق المصلحة العامة، يقول بيل وان "إنّ هذا النوع من الأحزاب ظهر في الدول القديمة، ولا يزال في بعض الدول النامية في أمريكا الجنوبية وأسيا وحوض البحر المتوسط"، ويُذكر بأنّ هناك عدة عوامل يمكن أن تساهم في ظهور مثل هذه الأحزاب، كالأعراف والعادات الاجتماعية وأشكال الاقتراع، ولا يختلف هذا النوع من الأحزاب عن شكل السلطة الكاريزمية التي تحدث عنها فيبر، حيث ظهر هذا النوع من السلطات في المجتمعات البدائية.
2. الأحزاب العقائدية: هي التي يتم فيها التركيز على الأفكار، حيث تضمّ الأفراد الذين يتشابهون في الأفكار والأهداف، إذ يمكن لهذا التشابه أن ينتج حزبًا، يعمل أعضاؤه على الترويج لأفكارهم.
3. الحزب الطبقي: هو الحزب الذي يعبر عن تضامن طبقي بين مجموعة من الأفراد، الذين تجمعهم مصالح موحّدة، ومن الأمثلة على ذلك أحزاب العمال.

يُشير الفقيه الألماني سيغموند نيومان، أنّ أكثر ما يجدر التركيز عليه فيما يتعلق بفاعلية الأحزاب، هو قدرتها على التأثير عبر المشاركة في عملية صنع القرار سياسيًّا؛ ممّا يعني أنّ الأحزاب يجب أن تقوم على أساس سياسي، وتبذل جهودًا من أجل التأثير في القوى السياسية وبالتالي الاستمرار والبقاء (Harous, 2013, pp .20-22) .

أشار دوفرجيه بدوره إلى وجود ثلاثة عوامل تؤثّر في تقسيم الأحزاب، وهي: العوامل الاجتماعية، والاقتصادية، والأيديولوجية، والتقنية، وبالنسبة للعوامل الاجتماعية فهي متعلقة بالطبقات الاجتماعية وتركيبتها، وتأثير هذه الطبقات على نشوء الأحزاب السياسية، حيث يمكن القول بأنّ انقسام الأحزاب الأوروبية في القرن التاسع عشر إلى أحزاب محافظة وأخرى ليبرالية، جاء مشابهًا للخصومة التي قامت بين الطبقة الارستقراطية والطبقة البرجوازية، التي كانت تضمّ الصنّاع والتجّار، أمّا الأحزاب الاشتراكية، فقد ظهرت في بدايات القرن العشرين مع دخول الطبقة العاملة مجال الحياة السياسية، مع الإشارة إلى أنّه ليس بالضرورة أن ترتبط الأحزاب بطبقاتٍ معينة، أما العامل التقني

فيتعلق بالنظام الانتخابي، أو طريقة الاقتراع، فالنظام الانتخابي هو الذي يحدّد السلوك الانتخابي للأحزاب في الانتخابات (Duverger., 2011, pp. 34-35).

تُظهر التعريفات المتعدّدة للأحزاب السياسية وسياقات نشأتها، مدى أهميتها في الأنظمة الديمقراطية، فهي جزءٌ من أجزاء النظام الديمقراطي، وواحدةٌ من مؤسساته، وتؤدّي مجموعة من الوظائف على النحو الآتي:

1. رفع الوعي السياسي للمواطنين، وإتاحة الفرصة أمامهم للتعبير عن رؤيتهم حول أولويات السياسات العامة؛ من خلال اختيارهم لمرشحيهم في الانتخابات.
2. تكوين الاتجاهات والأفكار، وتوجيه الرأي العام، وخلق روح المسؤولية لدى الأفراد، والعمل على إيجاد تطابق بين المصلحة الخاصة للفرد والمصلحة العامة.
3. يساهم التعبير عن مصالح الأفراد ورغباتهم بشكل منظم ورسمي، في رفع مستويات الرضا من جانب الشعب على النظام السياسي، حيث إنّ غياب وسائل التعبير عن المصالح، من شأنه خلق حالة من عدم الرضا لدى جمهور المواطنين، وبالتالي إمكانية الجنوح نحو العنف، والعنف المضاد، أي استخدام النظام لسلطة الإكراه المادي المشروع.
4. إنتاج النخب والكوادر السياسية، حيث تعدّ هذه الوظيفة من أبرز وظائف الأحزاب السياسية، فهي تساهم في توفير القيادات السياسية، وتعزّز دور الأحزاب في الحياة السياسية.
5. ممارسة الدور الرقابي على أداء السلطة الحاكمة، فأحزاب المعارضة في النظم الديمقراطية تمارس دور تقييم أداء الحكومة؛ سعيًا لأن تصبح أحزاب المعارضة هي التي تشكّل الحكومة القادمة، في حال استطاعت عبر رقابتها إثبات ضعف الحزب الحاكم أمام جمهور الناخبين (Hasan, 2022, pp. 303-305).

رابعًا: نظريات نشوء الأحزاب السياسية:

يقاس مستوى الديمقراطية في الدول بمدى نُضج الظاهرة الحزبية ونجاحها فيها، فالأحزاب السياسية تشكل حجر الأساس في المجتمعات الديمقراطية، فبناءً على تعريفاتها المتعدّدة، فهي تعدّ الإطار المناط به تجميع مصالح عامّة الناس، والتعبير عنها عبر سياساتٍ عامة يضعها الحزب، والعمل على تأسيس البنى اللازمة للمشاركة السياسية، وتدريب قادة الأحزاب والسياسيين ليكونوا قادرين على المنافسة في الانتخابات، وممارسة السلطة داخل مؤسسات الدولة في حال نجاحهم في الحصول على أغلبية أصوات الناخبين.

إنّ نجاح التجربة الحزبية مرهونٌ بمستوى الديمقراطية والتنمية السياسية التي تعيشها المجتمعات أو الدول، بالتالي فهناك اتجاهان نظريان لا بدّ من تسليط الضوء عليهما عند الشروع في دراسة ظاهرة الأحزاب السياسية.

المدخل التحديثي:

هو الاتجاه الكلاسيكي الذي أطلق عليه اسم نظريات التحديث، ومن مُنظّريه لوسيان باي وسيمور ليبست وغيرهم، ممّن اشترطوا لتحقيق الديمقراطية معدلاتٍ مرتفعة للدخل، ودرجة متقدّمة من التحضر، ومستوىً عالٍ من التعليم والثقافة السياسية، أمّا الاتجاه الثاني فهو ما يُعرف بالاتّجاه الانتقالي في الديمقراطية، وقد ظهر في الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي، ومن مُنظّريه أودونيل جويليرمو وفيليب شميتر، ويرفض أنصارُ مدخل الانتقال الديمقراطي، الربطَ بين التنمية الاقتصادية كشرط لتحقيق الديمقراطية (Abu Rumman, 2023).

عُرّف التحديث السياسي بأنّه تلك الحركية المستمرّة، التي تؤدي إلى الانتقال من الأشكال القديمة للتنظيم السياسي، إلى أخرى حديثة، أي أنّ التحديث هو تطورٌ مطّرد لا ينتهي، يساهم في إكساب النظام السياسي قدرة على التكيف مع المتغيرات والمستجدات؛ من خلال خصائص جديدة تجعل النظام قادرًا على مواجهة التحديات التي تطرأ على المجتمع السياسي.

يُعرّف التحديث السياسي أيضًا بأنّه "تلك الإجراءات التي تهدف إلى تعزيز قدرات المؤسسات الحكومية، بُغية زيادة فاعليتها؛ لتتمكن من القيام بالواجبات المنوطة بها بكفاءة".

إنّ نظرية التحديث تربط بين التنمية الاقتصادية والديمقراطية، فتحقيق الديمقراطية يتطلب تحقيق معدلات نموّ اقتصادي مرتفعة، حيث يرى الاتجاه التحديثي أنّ ربط الديمقراطية بالتنمية الاقتصادية يساهم في ترسيخهما .

يعدّ أدم سميث أوّل من تطرق لهذا الاتجاه؛ من خلال ربطه بين الليبرالية السياسية والسوق، وجعل الليبرالية شرطًا لرفع كفاءة وفاعلية الأسواق بوصفها محركًا للنمو الاقتصادي، وجاء عالم الاجتماع سيمور ليبست ليوضح بشكل أكثر تفصيلًا، طبيعة الربط بين الديمقراطية والتنمية الاقتصادية، حيث أشار أنّ من شروط الديمقراطية التنمية الاقتصادية والشرعية السياسية .

قدم ليبست تصنيفًا للدول إلى ديمقراطيّات مستقرّة، وديمقراطيّات غير مستقرّة ودكتاتوريات، معتبرًا دول أمريكا الشمالية الناطقة بالإنجليزية وأستراليا والدول الأوروبية ديمقراطيات مستقرّة، أمّا دول أمريكا اللاتينية فقد اعتبرها ديمقراطيات ودكتاتوريات غير مستقرّة.

عمل ليبست على مقارنة مجموعتي الدول وفقًا لمعايير الثروة، ودرجة التصنيع، ومستوى التعليم، والحضرية، بوصفها مؤشراتٍ للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث خرج باستنتاجٍ مفاده بأنّ الدول الأكثر ديمقراطية، هي الدول التي تتمتّع بأعلى مستويات من التنمية الاقتصادية والاجتماعية (Al-Bushi, 2019, pp. 2-3).

رأى مفكرون بأن التحديث هو عملية ثقافية تشمل تبنّي قيم ومواقف تتلاءم مع التجديد، وتكون بديلة للقيم التقليدية في المجتمع من خلال التصنيع، الذي سيساهم في إزاحة العقبات الثقافية التقليدية، وقد أشير إلى ثلاث خصائص للتحديث، وهي زيادة مركزية السلطة في الدولة،

وضعف مصادر السلطة التقليدية، وتميّز المؤسسات السياسية وتخصّصها، وزيادة المساهمة الشعبية في السياسة، وكذلك مساهمة الأفراد في العمل داخل النظام السياسي.

بدوره حدّد لوسيان باي عناصر التحديث وفقًا للآتي:

1. الاتجاهات نحو المساواة في العملية السياسية والمنافسة على السلطة.
2. قدرة النظام السياسي على وضع السياسات العامة وتنفيذها.
3. التمايز والتخصّص في العمليات السياسية عبر التوسع والتكامل.
4. فصل الدين عن السياسية فيما يتعلق بالأهداف والتأثير.

من جانبه رأى روبرت باكنهام بأنّ التحديث يتم من خلال "تحقيق التكامل الوطني، والاندماج، وإقامة الدولة، والمشاركة السياسية، وتحريك الجماهير"، وفي السياق ذاته يرى ليونارد بايندر بأنّ التحديث يشتمل على تغييرات عدّة وأساسية في الهوية، من خلال الانتقال من الهوية الدينية إلى الهوية المدنية، ومن التفرّد إلى الجماعية، والحصول على الشرعية من خلال المصادر التي يتم اكتسابها، وليس المصادر الوراثية، وإحداث التغيير في المشاركة من النخبة إلى الجماهير، ومن العائلة إلى الجماعة، والعمل على التوزيع استنادًا للإنجاز، وليس حسب الأوضاع الموروثة (Aref,1981, p. 238).

مدخل الانتقال الديمقراطي:

في الحديث عن مفهوم الانتقال الديمقراطي، لا بدّ من الإشارة إلى مفهوم التحوّل الديمقراطي، فهما مفهومان يتميّزان عن بعضهما بعضًا، حيث تُعرف الباحثة هدى ميتكس "الانتقال الديمقراطي بأنّه إحدى مراحل التحول الديمقراطي وأكثرها خطورةً على النظام السياسي؛ بسبب احتمالية تعرّضه للضرر بسبب اختلاط المؤسسات فيه بين نظامين ما قبل الانتقال وما بعده"، أي أنّ عملية اتّخاذ القرار تجتمع فيها مؤسسات ذات طبيعة تسلطية، وأخرى ذات طبيعة ديمقراطية .

ويرى علي الكواري بأنّ الانتقال الديمقراطي يعني "الانتقال إلى الحكم الديمقراطي، والانفصال تمامًا عن الحكم التسلطي"، في حين أنّ التحوّل الديمقراطي هو "عملية مستمرّة وليس لفترة زمنية محدّدة، بل هو عملية مستمرّة نحو الإصلاح واستيعاب الديمقراطية، بحيث تصبح جزءًا من الثقافة الوطنية".

وأشار عبد العزيز النويضي بأنّ الانتقال الديمقراطي هو حلقة يتم فيها المرور من نظام سياسي مغلق لا يسمح بالمشاركة السياسية، وتخضع فيه الحقوق المرتبطة بالمشاركة سياسيًّا للتقييد، إلى نظامٍ مفتوح يسمح بمشاركة المواطنين، ويتيح التداول السلمي للسلطة عبر الاعتراف بجملة الحقوق المتعلقة بتداول السلطة، والسماح بممارستها بشكلٍ فعلي، وتتمثّل هذه الحقوق بحقّ الاقتراع في انتخاباتٍ حرّة ونزيهة، والحقّ بتأسيس الجمعيات والأحزاب والنقابات، والحقّ في التعبير عن الرأي.

وعرّف ألان تورين الانتقال الديمقراطي بأنّه "عملية متدرّجة تتشكل من خلال علاقة الدولة بالمجتمع، بعد صراعٍ سياسي طويل بينهما، يُفضي إلى الانتقال للديمقراطية، وتتحوّل العلاقة بين الدولة والمجتمع بعد فترة محدّدة لتصبح علاقة تفاعلية".

ويعرّف أندريان تشارلز الانتقال الديمقراطي بأنّه "تغير النظام من غير ديمقراطي إلى نظام ديمقراطي"، حيث يشمل التغيّر آليات صنع السياسة العامة التي ينتهجها النظام، ويشمل التغيّر البعد السياسي المتعلق بتغيّر مسار النظام، وعدم اتّباعه لمسار النظام القديم في سلوكه السياسي، والبعد الثقافي الذي يشمل التغيّر في الأيديولوجيات الاجتماعية، أمّا البعد الثالث فهو البعد المؤسسي والمتعلق بمؤسسات النظام بحيث تُبعث فيها بيئة عملٍ أو روح جديدة.

كما عرّف شميتر الانتقال الديمقراطي بأنّه "مجموعة من التطورات التي يشهدها المجتمع بشكلٍ مفاجئ، تجعله قابلًا للانتقال باتّجاه الديمقراطية" (Assali & ,Rahmani 2021, pp. 56-57).

ويُعرف الانتقال الديمقراطي بصورةٍ عامة بأنّه مجموعة العمليات والتفاعلات المتعلقة بالانتقال من نظامٍ حكم غير ديمقراطي، إلى أيٍّ من أشكال النظم الديمقراطية، وهذه التفاعلات والعمليات تأتي في مرحلةٍ وسيطة، حيث يتم في سبيل الانتقال من نظامٍ غير ديمقراطي لنظامٍ ديمقراطي، إحداثُ عمليات تشمل النظام السياسي كالمؤسسات السياسية والبيئة الدستورية والقانونية، وأنماط المشاركة الشعبية في العملية السياسية، وقد تشهد عملية الانتقال الديمقراطي مساومات، وعمليات تفاوض، أو صراعات بين الفاعلين السياسيين الأساسيين.

أسباب الانتقال الديمقراطي:

هناك أسباب عديدة للانتقال الديمقراطي منها ما هو داخلي، ومنها ما هو خارجي، ومنها ما يعدّ أسبابًا رئيسة وأخرى ثانوية، ويمكن تلخيص هذه الأسباب على النحو الآتي:

1. تفاقم الأزمات الداخلية، وعدم قدرة النظام السياسي غير الديمقراطي على مواجهتها، وقد تكون هذه الأزمات سياسية، أو اقتصادية، أو اجتماعية، أو ناجمة عن هزيمة عسكرية، تُفضي إلى حالة من تآكل الشرعية للنظام السياسي فتؤدّي إلى ثورة، وفي حالات أخرى يمكن أن يتم الانتقال نحو نظام ديمقراطي، عبر إجراءاتٍ وخطوات تحقّق إنجازاتٍ اقتصادية واجتماعية وسياسية، تؤسّس لخلق بيئة ملائمة للانتقال الديمقراطي.
2. طبيعة الفاعلين السياسيين من حيث هوياتهم، ودرجة تماسك النخبة الحاكمة، وحجم التأييد الشعبي لها، إضافة إلى طبيعة قوى المعارضة وحجم تأثيرها في مواجهة النخبة الحاكمة، عبر التنسيق لمعارضة سياسية تدفع باتّجاه التغيير.
3. فاعلية وكفاءة المجتمع المدني ومنظماته في الضغط من أجل الانتقال الديمقراطي، حيث يتمحور دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز الوعي بأهميّة الديمقراطية لدى جمهور المواطنين، وحثّهم وتأطيرهم للمطالبة بها، والضغط على السلطة لتحقيقها.

4. الأسباب الخارجية التي تدفع نحو الانتقال الديمقراطي، حيث ظهرت من خلال دور القوى الغربية بعد ما يُعرف بالموجة الديمقراطية الثالثة، التي أخذت بربط تقديم الدعم الاقتصادي بتقدّم مستويات الديمقراطية، وتقديم الدعم الفني للأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني، إضافة إلى ما تقدّمه المؤسسات الدولية لبرامج نشر الديمقراطية في الدول؛ لحفز انتقالها نحو الديمقراطية، مع التنويه إلى أنّ هذه العوامل تشهد استثناءات، فالدول الغربية تعمد أيضًا لدعم الأنظمة التسلطية أو غير الديمقراطية، بالتالي فإنّ هذا العامل لا يمكن تعميمه كأحد عوامل الانتقال الديمقراطي دائمة الحضور (Ibrahim, 2013, p. 81).

إستراتيجيات الانتقال الديمقراطي:

1. إستراتيجية البعد المؤسسي والدستوري: تقوم هذه الإستراتيجية على تأسيس مؤسسات سياسية تُتيح الفرصة أمام الأفراد للمشاركة في السلطة على نحوٍ ديمقراطي، كالسماح بإقامة نظام متعدّد الأحزاب، وإقامة انتخابات تنافسية نزيهة وحرّة، مع إيلاء الاهتمام بأن تكون الهياكل المؤسسية متناسبة مع الظروف البيئية، والمتضمّنة أيضًا البيئة الخارجية.

أشار تاتو فانهانن إلى أهمية معرفة الهياكل المؤسسية الملائمة، مقترحًا "النظام النسبي والفدرالية"، كشكلٍ ملائم للانتقال الديمقراطي، حيث يساعد في توزيع السلطة، والحدّ من احتمالية نشوب الصراعات حولها، وأكد أنّ تعديل أو تغيير الهياكل والأطر المؤسسية أسهل من تغيير الأوضاع والعوائق الاجتماعية.

يوجد أسلوبان من شأنهما التأثير في الانتقال الديمقراطي، الأول يركز على تغيير الظروف الاجتماعية المؤثّرة في توزيع مصادر القوة، أمّا الأسلوب الثاني فيعمل على إرساء مؤسسات سياسية تتلاءم مع الظروف الاجتماعية السائدة.

على صعيد الدساتير فمن المهم وضع دساتير ديمقراطية، والعمل على صياغتها بحيث تكون فعّالة في مراعاة حقوق الانسان بما فيها حقوق الأقليات، إضافة إلى صياغة الدساتير بحيث تضمن المشاركة الفاعلة لفئات المجتمع، دون حدوث أيّة انقسامات او صراعات.

من التحديات التي تواجه إستراتيجية البعد المؤسسي، تسوية الصراعات التي قد تنشأ بسبب المنافسة على المصالح السياسية، حيث إنّ من المفترض أن تقوم المؤسسات والإجراءات باستيعاب الجميع، وأن يلتزم بها الجميع، فالانتقال الديمقراطي ينفي سيطرة أو انتصار جماعة معينة، كذلك يواجه الانتقال الديمقراطي صعوبة في إيجاد توافق حول ثقافة ديمقراطية مشتركة داخل المؤسسات السياسية والاجتماعية غير الحكومية.

2. إستراتيجية البعد الاقتصادي: ترتبط إستراتيجية البعد الاقتصادي للانتقال الديمقراطي بالبعد المؤسسي، من حيث مدى التأثير الذي يمكن أن تحدثه المؤسسات القوية في الأداء الاقتصادي، فنجاح الديمقراطية له شروطٌ اجتماعية واقتصادية وفق ما أشار بارينغتون مور في مقولته الشهيرة: "لا ديمقراطية دون برجوازية"، كما أنّ صامويل هنتنغتون أشار إلى أنّ الدول لا يمكنها تحقيق الديمقراطية بصورةٍ مفاجئة، بل تحتاج إلى مراحل من التطور الاقتصادي والاجتماعي، وقد اختلفت الآراء حول ربط مستوى الرفاه والوفرة لتحقيق الديمقراطية، حيث ليس من الضروري أن يتم تحقيق الديمقراطية في حال كان هناك نجاح ووفرة اقتصادية، وكذلك الأمر بالنسبة للديمقراطية، فليس بالضرورة أن يفضي البدء بتطبيق الديمقراطية إلى نموّ اقتصادي، وأمام هذا الانقسام جاءت افتراضاتٌ مفادها بأنّ الاقتصاد الرأسمالي عادةً يرافقه ظهور للديمقراطية.

ظهر في البعد الاقتصادي موضوع العدالة التوزيعية، وما يرتبط به من مستويات الفقر، وتركز الثروة، وفي هذا الجانب أشار هنتنغتون أنّ من معوقات الديمقراطية، انعدام العدالة في التوزيع، وانتشار الفقر.

في نهاية المطاف فإنّ ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي من شأنه التقليل من الصراعات والتوترات، وخلق مناخ أكثر تسامحًا واعتدالًا، ممّا يساهم في خلق قوى اجتماعية خاصةً بين أفراد الطبقة الوسطى، تدفع باتّجاه الإصلاح السياسي، والانتقال الديمقراطي (Hanafi, 2011, pp. 2-16).

وهنالك مجموعة من العوائق التي يمكن أن تقف أمام الانتقال الديمقراطي، وتتمثل بالآتي:

1. انتشار الاقتصاد الريعي في عدة دول من شأنه التأثير في غيرها، كما أنّ له تأثيرًا سياسيًّا مباشرًا، من خلال تصدير ما يُعرف بالثقافة الريعية في صفوف المجتمع.
2. الثقافة السياسية السائدة لدى النُّخب، واستمرار تغلغل الانقسام القبلي والطائفي بالرغم من زوال أسسه الاجتماعية والاقتصادية.
3. موقف الجيش وسلوكه ودوره كأحد المؤسسات، والعوامل الخارجية والجيوإستراتيجية، وتأثير الإقليم في مجريات الانتقال نحو الديمقراطية.

يُشير المفكر عزمي بشارة إلى أنّ الانتقال الديمقراطي يتطلب توفر شرط الإجماع على الدولة، وضرورة توافر حدٍّ أدنى من الثقافة الديمقراطية لدى نُخب المعارضة والسلطة؛ مما يسهل الوصول لتوافق على ما يجب اتّخاذه من إجراءات والالتزام بها، والاتفاق على مبادئ المواطنة التي تتمثّل بالحقوق السياسية والحريات المدنية، وعدم تدخل الجيش، وضمان موافقته على الانتقال الديمقراطي، وتحييده أو دعمه للانتقال نحو الديمقراطية، والعمل على نشر التعليم، وحفز التنمية الاقتصادية (Bishara, 2020, pp. 28-30)

خامسًا: أثر البُنى الاجتماعية في نشوء وتطور الأحزاب السياسية:

يظهر ممّا سبق بأنّ الإطار والمداخل النظرية الخاصة بالأحزاب السياسية والبُنى الاجتماعية، تُظهر مدى الارتباط في التأثير لكلا

المتغيرين على بعضهما بعضًا، خاصة في الجوانب المتعلقة بالقيم والثقافة السياسية، التي تعتبر واحدة من معوقات نشأة الأحزاب السياسية الديمقراطية في نشاطها وثقافتها، فتجذّر الثقافة القبلية بالرغم من زوال أسسها الاجتماعية، يعوق الحِراك الديمقراطي، وفي هذا السياق أشارت أندرسون إلى أنّ دراسة الانتقال الديمقراطي يجب ألّا تتمّ بمعزل عن موضوعاتٍ تتعلق بالقبيلة والقرابة وتشكل الهويات، ودور الجيش وشرعية الأمّة وغيرها، وإحدى الحلول المتعلقة بمواجهة البُعد العائلي أو القبلي هو توسيع هوية الفرد، أي أن تصبح خارج نطاق الجماعة المحلية أو العائلة، فيصبح اكتساب الفرد لصفاتٍ أخرى من أفراد آخرين لا يعرفهم وبالعكس، أمرًا ايجابيًّا وهو ما يُعرف "بالتقمّص العاطفي".

في سياقٍ مرتبطٍ بالبنى التقليدية، يُشير آدم شيفورسكي إلى أهمية التمايز والتخصّص للبنى الاجتماعية، مُشيرًا بأنّ وصولها لذروتها يكون عندما تُفصل البنى السياسية عن البنى التقليدية للمجتمع.

إنّ المطلوب للانتقال نحو ممارسات ديمقراطية، توفّر الثقافة الديمقراطية لدى النخب المؤثرة في المجتمع والسياسة، وليس لدى عموم الناس. كذلك فإنّ تطور البنى الاجتماعية من حيث البناء المؤسسي على اختلاف أشكالها، يساهم في تعزيز المناخ نحو الديمقراطية، فالمؤسسات كالبنى الاقتصادية على سبيل المثال، من شأنها تعزيز النمو الاقتصادي، وبالتالي تحقيق إحدى إستراتيجيات الانتقال الديمقراطي ذات البُعد الاقتصادي (Bishara, 2020, pp. 39, 407).

ويظهر بشكلٍ واضح بأنّ العامل الفكري يؤدي دورًا مُهمًّا في زيادة تأثير البُنى الاجتماعية في المجال الحزبي، فكما أشير سابقًا تعتبر الجوانب الفكرية والقيمية إحدى عوامل نشوء الأبنية الاجتماعية ومصدر قوّتها، كما أنّها تؤثر في أدوارها ووظائفها وعلاقتها مع البيئة المحيطة في المجتمع، وقد تأسس جزء من الأحزاب السياسية، استنادًا للقيم والأفكار والأيديولوجيات التي ظهرت بسبب التمايز بين التكوينات الاجتماعية أو الطبقات على سبيل المثال، كما أنّ الأحزاب السياسية تسعى دائمًا لدعم برامجها بأفكارٍ من شأنها أن تكون حلًّا للمشكلات، إضافة إلى أنّ الأفكار تساهم في بثّ مناخٍ من التماهي والاندماج بين الجماهير؛ مما يسهّل عملية استقطابها للأحزاب.

تؤثر البُنى الاجتماعية في الهيكل التنظيمي للحزب السياسي، حيث يأخذ الأخير شكل أطره وفقًا لمصدر انتماءات وولاءات أعضائه العقائدية والمهنية والدينية، كما وتصبح هذه الانتماءات أحد مؤشرات برامج وتوجهات الحزب وسياساته، أي أنّ البناء الاجتماعي يؤدّي دورًا في تحديد هوية الحزب السياسي وتياره السياسي، بالاستناد إلى الشريحة الاجتماعية التي يمثّلها وبنيته التنظيمية، ويزداد تأثير البناء الاجتماعي في الحياة الحزبية والعملية السياسية في المجتمعات المتعدّدة من حيث التركيب الاجتماعي (Miloud, 2015, p. 11).

تؤدّي حركة المجتمع بطبقاته المختلفة دورًا في تشكيل الأحزاب السياسية، فالأصل في الحزب السياسي أن يكون ممثلًا لشرائح المجتمع وطبقاته، فالطبقة الوسطى على سبيل المثال عادة ما تكون الطبقة العريضة في المجتمع، وهو ما يفرض على الأحزاب أن تضع برامجَ تعكس واقعها، وفي هذا الإطار يتبلور بشكلٍ أكبر أثر الواقع الاقتصادي والمعيشي للمجتمعات، على مستوى انخراطها في الأحزاب السياسية ووعيها بأهميتها، وفي إطار الحديث عن الوعي فإنّ للأحزاب السياسية دورًا في نشر الوعي، وزيادة التثقيف بأهمية الانخراط في الأحزاب السياسية وغيرها من الأبنية الاجتماعية التي تهدف لتحقيق مصالح أفرادها، وفقًا لدرجاتٍ عالية من التمايز والتخصص والتشابه في القيم والأفكار، مع ضرورة وجود تشريعات ودساتير تدفع باتّجاه التنمية والتحديث والديمقراطية، كما أنّها تساهم في تعزيز الاستقرار السياسي.

الخاتمة:

سعت الدراسة إلى توضيح مفهوم البناء الاجتماعي، والنظريات التي حاولت توضيح أثره في المجتمع، وأشكاله، والأدوار التي يمكن لأي بناءٍ اجتماعي أن يقوم بها في سبيل تحقيق أهداف أفراده، إضافة إلى تسليط الضوء على أثر البُنى الاجتماعية على الأحزاب السياسية وتطورها في المجتمع، حيث ظهر دورها في انتشار الأحزاب السياسية بتصنيفاتها المختلفة وتفاوت قدرتها، وقد خرجت الدراسة بمجموعة من الاستنتاجات والتوصيات على النحو الآتي:

الاستنتاجات:

1. تؤسّس البُنى الاجتماعية لنمو المجمعات وتطوّرها، حيث يُقاس تطور المجتمعات بمدى تعقد أبنيتها، وما تتمتّع به من درجة عليا في تقاسم العمل.
2. تعدّ البُنى الاجتماعية الفاعلة هي البُنى التي تشهد مستوى عالٍ من التواصل بين أفرادها ومكوناتها، وكفاءةً في أداء أدوارها، التي شُكلت من أجلها.
3. تؤدّي القيم والأفكار والمستوى الثقافي دورًا رئيسًا في طبيعة العلاقة بين البُنى الاجتماعية والبيئة المحيطة بها.
4. تتأثّر البُنى الاجتماعية بالتطورات التي تشهدها الرقعة الجغرافية من تطوّرات ديمغرافية، وسياسية، واقتصادية، كما تتأثّر بأهداف الفاعلين وغاياتهم، وفي هذا الإطار فإن سلوكات الفاعلين داخل البناء الاجتماعي قد تتغيّر عقب التواصل مع الآخرين، والتفاعل معهم داخل البناء الاجتماعي.
5. هناك مساهمة للأبنية الاجتماعية في نشأة الأحزاب السياسية وفاعليتها، كما أنّ هناك عوامل عدّة تتعلق بتأثير البُنى الاجتماعية في العمل الحزبي، منها أهداف البُنى الاجتماعية، ودرجة المؤسّسية، ووضوح الأدوار داخلها، إضافة إلى مستوى الوعي والثقافة السياسية للأفراد داخل هذه البُنى.

6. أجمعت النظريات التي سعت لتفسير نشوء الأحزاب السياسية، على تأثير العادات والتقاليد والأطر القانونية في قيام الأفراد بأدوارهم داخل الأحزاب.

التوصيات:

1. ضمان وجود أطر تنظيمية للمجتمع بفئاته المختلفة، من خلال منظومة تشريعية داعمة للعمل السياسي والعام، وتضمن التفاعل فيما بينها.
2. رفع الوعي الثقافي والفكري والسياسي لدى الأجيال الناشئة بأهمية التنظيم الاجتماعي، ودوره في الدفاع عن مصالح الأفراد والجماعات.
3. تعزيز دور المجتمع بقطاعاته المختلفة في صناعة السياسات، ووضع التشريعات وعمليات اتّخاذ القرار؛ لضمان التواصل بين مراكز صنع القرار وأفراد المجتمع.
4. اتّباع سياسات اقتصادية واجتماعية تضمن رفع مستويات المعيشة؛ لحفز المواطنين على الاهتمام بالمجال السياسي والعمل الحزبي.
5. تعزيز مفهوم سيادة القانون؛ لضمان تحقيق المساواة وتكافؤ الفرص بين مختلف التكوينات الاجتماعية، في الوصول للمكاسب، وتحقيق أهداف أفرادها.

بناء المؤسسات السياسية وغير السياسية، استنادًا إلى مبادئ قائمة على التمايز والتخصص لضمان بُنى اجتماعية وسياسية ديمقراطية وقادرة على تحقيق أهدافها، والقيام بوظائفها في تحقيق النمو والتطور داخل المجتمع.

References:

1. Abdel-Ghani, H. (2002). *Construction, systems and social change.* Dar Nawar for Printing, Publishing and Distribution.
2. Abdel Moati, A. (1998). *Theoretical trends in sociology.* World of Knowledge Series, National Council for Culture, Arts and Literature.
3. Abu Rumman, M. (2023, August 1). *The democratic question: From modernization theories to transition approaches.* Al-Arabi Al-Jadeed website. https://www.alaraby.co.uk/
4. Al-Azhar, A. (2009). *Local social and cultural values and their impact on the organizational behavior of workers: The Algerian factory as an example* [University thesis, Mentouri Fraternity University – Constantine, Algeria].
5. Al-Bushi, Sh. (2019). *The democratic transition process: Theories and trends. Journal of Political Studies,* Egyptian Institute for Studies, Cairo.
6. Al-Hassan, A. (1985). *Social structure and class.* Dar Al-Tali'ah for Printing and Publishing.
7. Al-Taie, A., & Al-Falahi, H. (2006). *Social and cultural formation and their role in sustainable development. Journal of Educational and Psychological Research,* University of Baghdad, Center for Educational and Psychological Research, (1).
8. Arif, N. (1981). *Contemporary political development theories.* Dar Al-Reciter Al-Arabi.
9. Assali, M., & Rahmani, A. (2021). *Citizenship and democratic transition issues in the Arab world: A case study of Algeria* [University thesis, Zian Ashour University, Algeria].
10. Belhamiti, M. (2017). *Social structures and the phenomenon of power within the local community in Algeria. Mutoon Magazine,* 8(4).
11. Bishara, A. (2020). *Democratic transition and its problems: A comparative theoretical and practical study.* Arab Center for Research and Policy Studies.
12. Duverger, M. (2011). *Political parties.* General Authority for Cultural Palaces.
13. Ghalioun, A. (2018). *The political party.* Civic Education Series (10), Beit Al-Muwatin for Publishing and Distribution.
14. Hanafi, A. (2011). *Strategies for democratic transition.* Arab Center for Research and Policy Studies.
15. Harous, N. (2013). *Political parties and the process of democratic construction. Scientific Journal of the University of Algiers 3,* (1).
16. Hasan, A. (2022). *Political parties and problems of role and functions in comparative political systems. Journal of Legal Studies and Research,* 2(7).
17. Hilal, A., & Masad, N. (2000). *Political systems: Issues of continuity and change.* Center for Arab Unity Studies.
18. Ibrahim, A., & Bin Taher, A. (2021). *The concept of political parties and their role in the public policy-making process. Research Journal,* University of Djelfa, 6(2).
19. Ibrahim, H. (2023, January 24). *Democratic transition: A theoretical framework.* Al Jazeera Center for Studies website. https://studies.aljazeera.net/ar
20. Loumal, Y. (2008). *Social classes.* United New Book House.
21. Miloud, W. (2015). *Social division and its impact on the structure of political parties.* Academic Book Center.
22. Morsi, M. (2001). *Sociology according to Talcott Parsons between the theories of action and the social system.* Al-Alaiki Modern Library.